مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٧) العدد (٢)
الإصدار الرابع والعشرون
٢٠٢٦ (١-١٢)

الأهمية الاقتصادية لمنطقة المشرق العربي

هشام حاطوم

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أبريل ٢٠٢٦م

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لمنطقة المشرق العربي في ظل التنافس الدولي، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وانعكاسات هذا التنافس على الواقع الاقتصادي وآفاق التنمية في دول المنطقة .

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ما يتمتع به المشرق العربي من موارد طبيعية وموقع جغرافي مميز جعله محورًا رئيسًا للصراع الدولي، غير أن هذه الأهمية لم تُترجم إلى تنمية اقتصادية مستدامة، بل أسهمت في تعميق التبعية الاقتصادية وعدم الاستقرار .

يعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال تحليل بنية الاقتصاد في دول المشرق العربي وبيان خصائصه الرئيسة والتحديات التي يواجهها، إضافة إلى دراسة أدوات التنافس الاقتصادي الدولي وأثرها في اقتصادات المنطقة .

وقد قُسِّم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول الأول الواقع الاقتصادي لدول المشرق العربي، في حين ركّز الثاني على الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للمنطقة ودورها في جذب التنافس الدولي، أما المبحث الثالث فقد خُصِّص لتحليل انعكاسات هذا التنافس على التنمية الاقتصادية واستشراف السيناريوهات المستقبلية. وتوصل البحث إلى أن التنافس الروسي–الأمريكي في المشرق العربي أسهم في إضعاف فرص التنمية الاقتصادية وتعميق التبعية وتعطيل مشاريع إعادة الإعمار، رغم إتاحته فرصًا محدودة لبعض الدول للمناورة الاقتصادية.

كما خلصت الدراسة إلى أن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المشرق العربي يظل مرهونًا بتعزيز الاستقرار السياسي، وتنويع الشراكات الدولية، وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي .

Abstract

This study examines the economic significance of the Levant region and the impact of international rivalry, particularly between the United States and Russia, on its development prospects. The Levant possesses abundant natural resources and a strategic geographic location that connects Asia, Europe, and Africa, making it a central hub in global economic and geopolitical dynamics. However, this importance has not

translated into sustainable development due to structural economic imbalances, including heavy reliance on rentier revenues, weak diversification, and dependence on imports. The research highlights that international competition has deepened economic dependency and limited the autonomy of Levantine states, as foreign aid and investments often come with political conditions. Moreover, conflicts and political instability have severely damaged infrastructure, reduced production, and caused brain drain, thereby hindering development efforts. The study also finds that international rivalry has obstructed regional economic integration, undermining cooperation in energy, transportation, and trade sectors. The paper concludes that achieving sustainable development in the Levant requires establishing political stability, diversifying economies, enhancing regional integration, and strengthening national institutions to manage resources and external challenges effectively.

*** المقدمة**

تُعدّ منطقة المشرق العربي من أكثر مناطق العالم حساسيةً وأهميةً في النظامين الإقليمي والدولي، نظرًا لما تمتلكه من موارد اقتصادية متنوعة وموقع جغرافي استراتيجي جعلها عبر التاريخ محورًا للتفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية. وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة في العصر الحديث مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، اللتين تنظران إلى المشرق العربي بوصفه مجالًا حيويًا لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية، خصوصًا في مجالات الطاقة، والتجارة، وخطوط النقل، والأسواق الاستهلاكية. ويأتي هذا البحث ليتناول الأهمية الاقتصادية لمنطقة المشرق العربي، من خلال تحليل واقعها الاقتصادي، وتسليط الضوء على القطاعات الإنتاجية الرئيسة، ومدى تأثير التنافس الدولي في تشكيل بنيتها الاقتصادية ومسارات تطورها.

*** أهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، من أبرزها:-

١- إبراز المكانة الاقتصادية للمشرق العربي ضمن الاقتصاد الإقليمي والدولي.

٢- توضيح دور الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، في جذب القوى الكبرى إلى المنطقة.

٣- تحليل أثر عدم الاستقرار السياسي والصراعات الدولية على الأداء الاقتصادي لدول المشرق العربي.

٤- بيان العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في تشكيل أنماط التنافس الدولي داخل المنطقة.

*** أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى: -

١- التعرف على الواقع الاقتصادي لدول المشرق العربي.

٢- تحليل مقومات الأهمية الاقتصادية للمنطقة في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والطاقة.

٣- دراسة تأثير التنافس الدولي، خاصة الروسي—الأمريكي، في الاقتصاد المشرقي.

٤- استخلاص النتائج المتعلقة بمستقبل التنمية الاقتصادية في المنطقة في ظل المتغيرات الدولية.

*** إشكالية البحث**

على الرغم مما يتمتع به المشرق العربي من موارد اقتصادية متنوعة وموقع جغرافي استراتيجي جعله محط اهتمام القوى الدولية الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، إلا أن هذه الأهمية لم تنعكس إيجابًا على واقع التنمية الاقتصادية في دوله، بل رافقها في كثير من الأحيان عدم استقرار سياسي واقتصادي، وتراجع في المؤشرات التنموية، وازدياد في مستويات التبعية الاقتصادية.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهمت الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لمنطقة المشرق العربي في تكريس حالة التنافس الدولي، ولا سيما الروسي—الأمريكي، وما انعكاسات هذا التنافس على الواقع الاقتصادي والتنمية في دول المشرق العربي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها: -

١- ما طبيعة ومقومات الأهمية الاقتصادية لمنطقة المشرق العربي؟

٢- كيف أثّر الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية في جذب القوى الكبرى إلى المنطقة؟

٣- ما أدوات التنافس الاقتصادي التي تستخدمها الولايات المتحدة وروسيا في المشرق العربي؟

٤- ما الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذا التنافس على دول المشرق العربي؟

٥- هل أتاح التنافس الدولي فرصًا اقتصادية حقيقية لدول المنطقة أم أسهم في تعميق أزماتها؟

*** حدود البحث**

الحدود الموضوعية :يقتصر البحث على دراسة الأهمية الاقتصادية لمنطقة المشرق العربي، مع التركيز على الواقع الاقتصادي لدول المنطقة وأثر التنافس الدولي، ولا سيما الروسي—الأمريكي، في هذا الواقع، دون التوسع في الجوانب العسكرية أو الأيديولوجية إلا بقدر ما يخدم التحليل الاقتصادي.

الحدود المكانية :ينحصر نطاق البحث في دول المشرق العربي، وبصورة أساسية: سوريا، لبنان، العراق، الأردن. مع الإشارة عند الضرورة إلى دول الخليج العربي، نظرًا لارتباطها الوثيق بالبنية الاقتصادية والطاقة في الإقليم.

الحدود الزمانية :يغطي البحث الفترة الممتدة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وحتى الوقت الحاضر، مع التركيز على مرحلة ما بعد عام ٢٠١١، لما شهدته من تحولات سياسية واقتصادية عميقة في دول المشرق العربي.

*** فرضيات البحث**

١- تفترض الدراسة أن الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للمشرق العربي تُعد عاملًا رئيسًا في تصاعد التنافس الدولي، ولا سيما بين الولايات المتحدة وروسيا.

٢- تفترض الدراسة أن التنافس الروسي–الأمريكي في المشرق العربي لم يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لدول المنطقة، بل أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية وزيادة الهشاشة الاقتصادية.

٣- تفترض الدراسة أن أدوات التنافس الاقتصادي الدولي، مثل العقوبات والمساعدات المشروطة والاستثمارات الأجنبية، تُستخدم لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية أكثر من كونها أدوات تنموية.

٤- تفترض الدراسة أن ضعف الاستقرار السياسي وغياب التكامل الاقتصادي الإقليمي حدّ من قدرة دول المشرق العربي على الاستفادة من موقعها ومواردها الاقتصادية.

*** منهجية البحث**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال وصف الواقع الاقتصادي لدول المشرق العربي وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، مع الاستعانة بالبيانات الاقتصادية والدراسات ذات الصلة.

*** الدراسات السابقة**

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية الأهمية الاقتصادية لمنطقة المشرق العربي، وعلاقتها بالتنافس الدولي بين القوى الكبرى، إلا أن هذه الدراسات اختلفت في زوايا المعالجة ومستويات التحليل. فقد ركّزت دراسة حازم الببلاوي (٢٠٠٤) على طبيعة الاقتصاد الريعي في الدول العربية، مبينةً أثر الاعتماد على الموارد الطبيعية في إضعاف البنى الإنتاجية وتعميق التبعية الاقتصادية للخارج.

كما تناول سمير أمين (١٩٨٠) إشكالية التخلف والتنمية في العالم العربي، رابطًا بين الاختلالات البنيوية للاقتصادات العربية وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي. وفي سياق التنافس الدولي، ناقش أحمد يوسف أحمد (٢٠٠٨) أبعاد التنافس بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط، مبرزًا دور الموارد الطاقوية والموقع الجغرافي في جذب التدخلات الخارجية.

كما بيّن فواز جرجس (٢٠٠٥) كيف انتقلت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من منطق الاحتواء إلى الهيمنة المباشرة، مستخدمة أدوات اقتصادية وسياسية متداخلة.

أما على الصعيد الدولي، فقد عالجت دراسات مثل Stephen Walt (1987)و Henry Kissinger (2014)الأبعاد الجيوسياسية للصراع الدولي، موضحةً كيف تشكّل المناطق الاستراتيجية، ومنها المشرق العربي، محورًا لإعادة تشكيل النظام الدولي.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإن معظمها ركّز إما على البعد الاقتصادي أو السياسي بصورة منفصلة، في حين تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين الواقع الاقتصادي لدول المشرق العربي وأثر التنافس الروسي–الأمريكي في تشكيل هذا الواقع، بما يقدّم مقاربة أكثر شمولية.

*** الواقع الاقتصادي لدول المشرق العربي**

يمثّل الواقع الاقتصادي لأي دولة أحد أهم محددات سلوكها السياسي داخليًا وخارجيًا، إذ ترتبط قدرة الدولة على التأثير الإقليمي والدولي بمدى ما تمتلكه من موارد اقتصادية وكفاءة استغلالها .(Walt, 1987) فالدولة التي تمتلك قاعدة إنتاجية قوية واقتصادًا متنوعًا تكون أكثر قدرة على رسم

سياسات مستقلة وتحقيق نفوذ إقليمي، في حين أن الاقتصادات الهشة تميل إلى الارتهان للمساعدات الخارجية أو الوقوع تحت تأثير الضغوط الدولية.

وتتسم اقتصادات دول المشرق العربي بالتنوع النسبي، إذ تضم اقتصادات ريعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز، وأخرى تعتمد على الزراعة أو الصناعة أو الخدمات (البلاوي، ٢٠٠٤). غير أن هذا التنوع لم يُترجم في معظم الأحيان إلى تنمية اقتصادية مستدامة بسبب اختلالات هيكلية مزمنة (سمير أمين، ١٩٨٠). فضعف التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وتدني مستوى التصنيع، والاعتماد على تصدير المواد الأولية، كلها عوامل أسهمت في تكريس أنماط تنموية غير متوازنة.

كما أن البيئة السياسية غير المستقرة في عدد من دول المشرق العربي انعكست سلبًا على الأداء الاقتصادي، إذ أدت النزاعات المسلحة والتحولات السياسية المتكررة إلى تراجع معدلات النمو، وارتفاع مستويات البطالة، وتزايد الدين العام، فضلًا عن هروب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

*** خصائص وبنية الاقتصاد**

١– هيمنة القطاع الريعي

تعتمد بعض دول المشرق العربي على العوائد النفطية بوصفها المصدر الرئيس للإيرادات العامة والعملات الصعبة، ما جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط وأضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى (البلاوي، ٢٠٠٤). ويؤدي هذا النمط الريعي إلى ضعف الحوافز لتطوير الصناعة والزراعة، كما يحدّ من قدرة الدولة على تنويع مصادر دخلها.

وقد ترتب على ذلك نشوء اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي، حيث يشكّل القطاع العام المشغّل الرئيس للقوى العاملة، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري وضعف الإنتاجية.

٢– ضعف التنويع الاقتصادي

ما زالت مساهمة القطاعات الصناعية والزراعية محدودة مقارنة بالقطاع النفطي أو الخدمي، الأمر الذي أدى إلى هشاشة البنية الاقتصادية .(World Bank, 2019) فغياب التنويع يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، سواء كانت تقلبات في أسعار الطاقة أو أزمات مالية عالمية.

كما أن ضعف القاعدة الصناعية أدى إلى محدودية الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما انعكس سلبًا على الميزان التجاري وأضعف القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية في الأسواق العالمية.

٣– الاعتماد على الخارج

تعتمد دول المشرق العربي بدرجات متفاوتة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما ينعكس سلبًا على الميزان التجاري (International Monetary Fund, 2020). ويشمل هذا الاعتماد استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والتكنولوجيا والمعدات الصناعية.

ويؤدي هذا النمط إلى زيادة العجز التجاري وارتفاع مستويات المديونية الخارجية، مما يحدّ من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة.

٤– تأثير العوامل السياسية والأمنية

كان للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي أثر بالغ في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال وتدمير البنية التحتية (هليل، ٢٠١٧). فقد أدت النزاعات المسلحة في بعض دول المشرق العربي إلى تدمير قطاعات إنتاجية كاملة، وتعطيل سلاسل التوريد، وإضعاف المؤسسات الاقتصادية.

كما أن حالة عدم اليقين السياسي تقلل من جاذبية البيئة الاستثمارية، ما يحدّ من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويؤثر في خلق فرص العمل.

*** القطاعات الاقتصادية الرئيسة**

أولًا: القطاع الزراعي

يُعد القطاع الزراعي من أقدم القطاعات الاقتصادية في المشرق العربي، وقد شكّل العمود الفقري للاقتصاد في عدد من دوله (فرجاني، ٢٠١٠). ويسهم هذا القطاع في توفير فرص العمل وتحقيق قدر من الأمن الغذائي، خاصة في الدول ذات المساحات الزراعية الواسعة.

غير أن هذا القطاع واجه تحديات كبيرة مثل شح الموارد المائية وتدمير الأراضي الزراعية نتيجة النزاعات المسلحة (International Monetary Fund, 2020). كما أدت التغيرات المناخية إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية، ما يستدعي تبني سياسات زراعية مستدامة.

ثانيًا: القطاع الصناعي

شهد القطاع الصناعي تطورًا متفاوتًا بين دولة وأخرى، إلا أنه يعاني من ضعف البنية التحتية ونقص التكنولوجيا الحديثة وتأثره بالأوضاع الأمنية (سمير أمين، ٢٠٠٣). كما أن محدودية الاستثمارات في البحث والتطوير حالت دون بناء قاعدة صناعية متقدمة.

ويُلاحظ أن معظم الصناعات تتركز في المجالات الاستخراجية أو الصناعات التحويلية البسيطة، مع ضعف في الصناعات الثقيلة أو التكنولوجية، مما يحدّ من القيمة المضافة المحلية.

ثالثًا: قطاع الطاقة

يُعد قطاع الطاقة الركيزة الأساسية لاقتصادات عدد من دول المشرق العربي، حيث يشكّل النفط والغاز المصدر الرئيس للإيرادات العامة (الأفندي، ٢٠١٤). كما يمنح هذا القطاع الدول المنتجة مكانة استراتيجية في سوق الطاقة العالمي.

غير أن الاعتماد المفرط على هذا القطاع خلق مشكلات هيكلية وزاد من التبعية للأسواق الخارجية (البلاوي، ٢٠٠٤). ويُضاف إلى ذلك التحدي المرتبط بالتحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة، والذي قد يؤثر في مستقبل الاقتصادات الريعية إذا لم تبادر إلى تنويع مصادر دخلها.

رابعًا: قطاع التجارة والخدمات

لعب الموقع الجغرافي دورًا مهمًا في تنشيط حركة التجارة، حيث شكّلت المنطقة حلقة وصل بين الشرق والغرب (زهران، ٢٠١٥). وقد ساعد هذا الموقع في تطوير قطاعات النقل والموانئ والخدمات اللوجستية.

إلا أن هذا القطاع واجه تحديات أبرزها العجز المزمن في الميزان التجاري وضعف الصادرات الصناعية (World

.(Bank, 2019كما أن اضطراب طرق التجارة بسبب النزاعات الإقليمية أثّر في تدفقات السلع والاستثمارات.

*** التحديات الاقتصادية**

تواجه دول المشرق العربي تحديات بنيوية، من أهمها:-

١- ارتفاع معدلات (UNDP, 2018)، ولا سيما بين الشباب وخريجي الجامعات.

٢- تراجع مستويات التنمية البشرية (فرجاني، ٢٠١٠)، نتيجة ضعف الخدمات الصحية والتعليمية في بعض الدول.

٣- ضعف الاستثمارات (International Monetary Fund, 2020)، بسبب المخاطر السياسية والاقتصادية.

٤- تدهور البنى التحتية نتيجة النزاعات (هليل، ٢٠١٧)، مما يتطلب استثمارات ضخمة لإعادة الإعمار.

كما يُضاف إلى هذه التحديات ارتفاع معدلات الفقر واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما قد ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المدى الطويل.

يُظهر الواقع الاقتصادي لدول المشرق العربي وجود إمكانات كبيرة لم تُستثمر بالشكل الأمثل نتيجة اختلالات هيكلية عميقة وتحديات سياسية وأمنية معقدة (سمير أمين، ١٩٨٠). وقد مهّد هذا الوضع لتحول المنطقة إلى ساحة تنافس اقتصادي دولي (أحمد، ٢٠٠٨)

ويمكن القول إن معالجة هذه الاختلالات تتطلب إصلاحات هيكلية شاملة تستهدف تنويع الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير رأس المال البشري، بما يمكّن دول المشرق العربي من الانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد إنتاجي قادر على تحقيق تنمية مستدامة.

*** الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للمشرق العربي في ظل التنافس الدولي**

تنبع الأهمية الاقتصادية للمشرق العربي من تداخل مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي جعلت منه إحدى أكثر مناطق العالم جذبًا للقوى الدولية الكبرى (زهران، ٢٠١٥). فإلى جانب ما يزخر به من موارد طبيعية، ولا سيما النفط والغاز، يتمتع المشرق العربي بموقع جغرافي استثنائي يربط بين قارات العالم القديم، ويشرف على أهم الممرات البحرية والتجارية العالمية (الأفندي، ٢٠١٤)

وقد أسهم هذا المزيج من العوامل في تحويل المنطقة إلى ساحة مركزية للتنافس الدولي، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والاستراتيجي عبر أدوات متعددة (Walt, 1987؛ Kissinger, 2014).

*** الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية كمصدر للأهمية الاقتصادية**

أولًا: الموقع الجغرافي الاستراتيجي

يحتل المشرق العربي موقعًا جغرافيًا فريدًا يجعله همزة وصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ويشرف على ممرات بحرية وبرية بالغة الأهمية للتجارة الدولية (زهران، ٢٠١٥). وقد مكّن هذا الموقع دول المشرق العربي من لعب دور محوري في حركة التبادل التجاري العالمي منذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر (بلقزيز، ٢٠١٠).

ويُعد هذا الموقع عامل جذب رئيسًا للقوى الكبرى، إذ يتيح التأثير في تدفقات السلع والطاقة بين الشرق والغرب (Walt, 1987).

ثانيًا: الموارد الطبيعية ودورها في تعزيز الأهمية الاقتصادية

تمتلك دول المشرق العربي ثروات طبيعية كبيرة، يأتي في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، اللذان يشكّلان العمود الفقري للاقتصاد في عدد من دول المنطقة (الأفندي، ٢٠١٤). كما تُعد المنطقة أحد أهم خزانات الطاقة في العالم، فضلًا عن كونها ممرًا رئيسًا لخطوط أنابيب النفط والغاز المتجهة نحو الأسواق الأوروبية.(CSIS, 2019)

ولا تقتصر الموارد الطبيعية على الطاقة فقط، بل تشمل أيضًا الأراضي الزراعية الخصبة والثروات المعدنية، غير أن الاستفادة منها بقيت محدودة بسبب الاختلالات البنيوية (سمير أمين، ١٩٨٠).

*** المشرق العربي كساحة للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى**

أولًا: دوافع التنافس الدولي

يرتبط التنافس الدولي في المشرق العربي بعدة دوافع رئيسة، من أبرزها: –

١– التحكم بمصادر الطاقة وأسواقها (الأفندي، ٢٠١٤).

٢– ضمان النفوذ الجيوسياسي في منطقة تُعد مفتاحًا للأمن الإقليمي والدولي.(Kissinger, 2014)

٣– توسيع الأسواق الاقتصادية أمام الشركات الكبرى في مجالات الطاقة والبنية التحتية وإعادة الإعمار (Bacevich, 2016).

٤– منع القوى المنافسة من تعزيز حضورها في المنطقة (Walt, 1987).

وقد شكّلت هذه الدوافع أساسًا للسياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة وروسيا في تعاملها مع دول المشرق العربي (أحمد، ٢٠٠٨).

ثانيًا: أدوات التنافس الاقتصادي

استخدمت القوى الكبرى جملة من الأدوات الاقتصادية لتعزيز نفوذها في المشرق العربي، من أبرزها: –

١– الاستثمارات المباشرة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية (CSIS, 2019).

٢– المساعدات الاقتصادية والقروض المشروطة سياسيًا (International Monetary Fund, 2020).

٣– العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.(Bacevich, 2016)

٤– التأثير في سياسات المؤسسات المالية الدولية تجاه دول المنطقة.(World Bank, 2019)

وقد انعكس استخدام هذه الأدوات على الاقتصادات المحلية، حيث أسهم أحيانًا في توجيه التنمية بما يخدم المصالح الخارجية (سمير أمين، ٢٠٠٣).

*** التنافس الروسي–الأمريكي وأثره في اقتصاد المشرق العربي**

أولًا: الاستراتيجية الروسية

تسعى روسيا إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في المشرق العربي من خلال التركيز على قطاعات الطاقة والمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، خاصة في الدول التي شهدت نزاعات مسلحة.(CSIS, 2019)

وتُعد سوريا مثالًا بارزًا على هذا التوجه، حيث ربطت موسكو تدخلها السياسي والعسكري بمصالح اقتصادية طويلة الأمد.(Dugin, 2015)

كما تهدف روسيا إلى ضمان دور فاعل في سوق الطاقة الأوروبي، بما يعزز مكانتها كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة.(Kissinger, 2014)

ثانيًا: الاستراتيجية الأمريكية

تنطلق الاستراتيجية الأمريكية من السعي إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة ومنع القوى المنافسة من توسيع حضورها.(Bacevich, 2016)

وتعتمد الولايات المتحدة على أدوات اقتصادية متعددة، أبرزها فرض العقوبات وربط المساعدات بشروط سياسية واقتصادية (International Monetary Fund, 2020).

كما تسعى إلى حماية مصالحها وضمان السيطرة على مسارات الطاقة والأسواق الاستراتيجية.(Walt, 1987)

*** انعكاسات التنافس الدولي على التنمية الاقتصادية**

أدى التنافس الدولي إلى جملة من الانعكاسات الاقتصادية، من أبرزها: –

١– تعميق التبعية الاقتصادية للقوى الخارجية (بلقزيز، ٢٠١٠).

٢– إبطاء عمليات إعادة الإعمار نتيجة ربطها بشروط سياسية (CSIS, 2019).

٣– إضعاف فرص التكامل الاقتصادي الإقليمي بسبب تضارب المصالح الدولية (زهران، ٢٠١٧).

٤– زيادة هشاشة الاقتصادات المحلية أمام العقوبات والضغوط الخارجية (International Monetary Fund, 2020).

وفي المقابل، أتاح هذا التنافس لبعض الدول فرصًا محدودة للمناورة الاقتصادية عبر تنويع الشراكات الدولية (إدريس، ٢٠٢٠).

يتضح أن الأهمية الاقتصادية للمشرق العربي لا تنبع فقط من موارده الطبيعية، بل من موقعه الجغرافي ودوره في الاقتصاد العالمي، وهو ما جعله ساحة مفتوحة للتنافس الدولي (الأفندي، ٢٠١٤). وقد أسهم التنافس الروسي–الأمريكي في تعقيد المشهد الاقتصادي، مما أثّر سلبًا في فرص التنمية والاستقرار.(Bacevich, 2016)

*** انعكاسات التنافس الدولي على مستقبل التنمية الاقتصادية**

أفرز التنافس الدولي في المشرق العربي انعكاسات اقتصادية بعيدة المدى أثّرت في مستقبل التنمية واستقرارها (UNDP, 2018).

*** الآثار الاقتصادية المباشرة**

١– تعطيل التنمية وإعادة الإعمار نتيجة الصراعات الدولية (CSIS, 2019).

٢– تعميق التبعية الاقتصادية عبر المساعدات المشروطة (International Monetary Fund, 2020).

٣– إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الجوانب العسكرية على حساب التنمية.(Bacevich, 2016)

*** الآثار غير المباشرة**

١- هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال (فرجاني، ٢٠١١).

٢- تشوّه البنية الاقتصادية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي (سمير أمين، ٢٠٠٣).

٣- إعاقة التكامل الاقتصادي الإقليمي (بلقزيز، ٢٠١٠).

*** السيناريوهات المستقبلية**

١- استمرار الصراع :يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي (International Monetary Fund, 2020).

٢- التوازن والمناورة :تنويع الشراكات الدولية لتحقيق مكاسب نسبية (إدريس، ٢٠٢٠).

٣- التكامل والتنمية المستقلة :تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمار في الموارد البشرية (الجابري، ١٩٩٧).

لم يقتصر أثر التنافس الدولي على الواقع الراهن، بل امتد ليؤثر في آفاق التنمية المستقبلية لدول المنطقة (UNDP, 2018).ويبقى مستقبل التنمية مرهونًا بقدرة دول المشرق العربي على إدارة علاقاتها الدولية بفعالية واستقلالية نسبية (زهران، ٢٠١٧).

*** الخاتمة**

تُظهر الدراسة أن المشرق العربي محور استراتيجي عالمي يمتلك موارد طبيعية كبيرة وموقعًا حيويًا، ما جعله محط اهتمام القوى الكبرى . غير أن هذه الأهمية لم تُترجم إلى تنمية مستقرة، بل تحولت إلى ساحة تنافس دولي بين الولايات المتحدة وروسيا .

وقد تبين أن الاختلالات الهيكلية واستمرار الصراعات جعلت دول المنطقة عرضة للضغوط الخارجية وأضعفت قدرتها على تحقيق تنمية حقيقية .

*** الاستنتاجات**

١- المشرق العربي منطقة ذات أهمية استراتيجية في النظام الاقتصادي الدولي.

٢- التنافس الدولي عزز التبعية الاقتصادية وقلّص استقلال القرار الاقتصادي .

٣- الاقتصادات المشرقية تعاني من اختلالات هيكلية.

٤- الصراعات أثرت سلبًا في التنمية وأضعفت البنى التحتية.

٥- التكامل الإقليمي ظل محدودًا بسبب تضارب المصالح الدولية .

*** التوصيات**

١- ترسيخ الاستقرار السياسي كمدخل للتنمية.

٢- التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج.

٣- تعزيز جذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال .

٤- تنويع الشراكات الدولية وتقليل التبعية .

٥- الاستثمار في رأس المال البشري .

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

أمين، س. (١٩٨٠) .التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف)ترجمة فؤاد شاهين). دار ابن خلدون.

أمين، س. (٢٠٠٣) ما بعد الرأسمالية المتوحشة .دار الساقي.

الأفندي، ع. و. (٢٠١٤) النفط والصراع الدولي في الشرق الأوسط .مركز الجزيرة للدراسات.

أحمد، أ. ي. (٢٠٠٨) .التنافس الدولي في الشرق الأوسط . مكتبة الشروق الدولية.

إدريس، م. الس. (٢٠١٩). الطاقة والتنافس الدولي في شرق المتوسط .مجلة السياسة الدولية، (215)، 55– 72.

إدريس، م. الس. (٢٠٢٠). التنافس الدولي وإمكانات المناورة في الشرق الأوسط .مجلة السياسة الدولية، (219)، 33–49.

البلاوي، ح. (٢٠٠٤) الدولة الريعية في العالم العربي .مركز دراسات الوحدة العربية.

بلقزيز، ع. الإ. (٢٠١٠) العرب والعولمة: إشكاليات التبعية والتكامل .مركز دراسات الوحدة العربية.

بلقزيز، ع. الإ. (٢٠١٢) .الدولة والمجتمع في المشرق العربي . دار الطليعة.

جرجس، ف. (٢٠٠٥) أميركا والشرق الأوسط: من الاحتواء إلى الهيمنة .مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، م. ع. (١٩٩٧) .إشكالية التنمية في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية.

زهران، ج. (٢٠١٥) .الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد .دار الشروق.

زهران، ج. (٢٠١٧) .مستقبل النظام الإقليمي العربي .دار الشروق.

فرجاني، ن. (٢٠١٠) .التنمية الإنسانية في البلدان العربية . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فرجاني، ن. (٢٠١١) .هجرة العقول العربية وأثرها في التنمية . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هليل، ع. ع. (٢٠١٧). تأثير الصراعات السياسية على الأداء الاقتصادي في دول المشرق العربي .مجلة دراسات اقتصادية، (12)، .101–118

عودة، ع. م. (٢٠١٦) الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط)ط١). مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Bacevich, A. (2016). America's War for the Greater Middle East. Random House.

CSIS. (2019). Russia's Strategy in the Middle East. Center for Strategic and International Studies.

Dugin, A. (2015). Geopolitics of Russia. Moscow State University.

International Monetary Fund. (2020). Economic challenges in Arab countries affected by conflict. IMF.

International Monetary Fund. (2020). Fragile and conflict-affected economies in the Middle East. IMF.

Kissinger, H. (2014). World Order. Penguin Press.

United Nations Development Programme. (2018). Arab

Human Development Report. UNDP.
Walt, S. (1987). The Origins of Alliances. Cornell University Press.
World Bank. (2019). Middle East and North Africa Economic Outlook. World Bank.